كلمة السيد منير تابت، نائب الأمينة التنفيذي للبرامج

في افتتاح

اجتماع الخبراء حول نظم الملكية الفكرية في المنطقة العربية "

بيروت، في 17 نيسان/أبريل 2019

السيد نديم الجميل، النائب في البرلمان اللبناني ورئيس لجنة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

السيد وليد عبد الناصر، مدير المكتب الإقليمي للدول العربية في منظمة الملكية الفكرية WIPO

السادة الخبراء من الدول العربية

أرحب بكم جميعاً في بيت الأمم المتحدة في بيروت، وأتمنى أن يكون اجتماع الخبراء الذي يجمعنا والخاص بنظم الملكية الفكرية في المنطقة العربية، اجتماعاً مثمراً لجميع المشاركين من الدول العربية ومن المنظمات الإقليمية والدولية، وكذلك للزملاء في الإسكوا في إدارة التكنولوجيا من أجل التنمية.

تساهم حماية الملكية الفكرية بأنماطها المختلفة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولها دور مهم في تحقيق خطة التنمية المستدامة للأمم المتحدة 2030. ولبراءات الاختراع تحديداً، الموضوع الذي نركز عليه في هذا الاجتماع، أثر أساسي في النمو الاقتصادي وفي زيادة الناتج القومي المحلي. فهي تساهم في زيادة التنافسية، وفي ارتفاع الإنتاجية الصناعية، كما أنها تساعد في تطوير الصناعات القائمة مع ضمان التنافسية محلياً وعالمياً، وتساعد في تحسين التجارة وتطوير الخدمات في العديد من المجالات الحيوية. بالإضافة إلى ذلك، فإن للملكية الفكرية أثر هام في خلق

فرص عمل جديدة كونها تساعد على حماية المبتكرين والمخترعين ورواد الأعمال، كونها توفر الأمان لأصحاب الأفكار الجديدة، فتشجعهم على مواصلة عملهم، وبناء شركاتهم الناشئة والصغيرة.

إننا اليوم بأمس الحاجة إلى حماية الملكية الفكرية من أجل تطوير واستثمار التكنولوجيات الجديدة التي تميز عهدنا هذا، عهد الثورة الصناعية الرابعة. فحقوق الملكية الفكرية أساسية من أجل تطوير التكنولوجيا وملاءمتها مع الاحتياجات التنموية، كما أنها أساسية من أجل تطوير حلول وخدمات وتطبيقات معرفية تساعد في النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي في المنطقة العربية وفي العالم.

إن لحقوق الملكية الفكرية وحقوق الطبع والنشر تحديداً، أثر اجتماعي وثقافي ومعنوي على الأفراد، فهي تساعد الأدباء والمفكرون والفنانون على حماية منتجاتهم الإبداعية والفكرية الثقافية والفنية المتميزة، وتؤثر بالتالي إيجاباً على ثقتهم وفخرهم بنفسهم، كما تساعدهم على متابعة إنتاجهم الإبداعي. بالإضافة إلى ذلك فإن لحقوق الطبع والنشر أثر في الحفاظ على الثقافة والهوية والمعارف الأصلية، والذي يعد موضوعاً أساسياً بالنسبة لثقافة المنطقة العربية، إلا أنه للأسف غير مستثمر بالشكل المناسب، ويتطلب جهوداً وطنية جدية من أجل النهوض بالثقافة والتراث العربي وإعادة الثقة للمواطن العربي.

تساهم براءات الاختراع في تحفيز البحث العلمي، وتساعد في تحويل نتائج البحث العلمي إلى منتجات تجارية، مما يشجع الأكاديميون والباحثون على مواصلة بحوثهم العلمية، ويساعدهم على ترسيخ مكانتهم في البحث العلمي على الصعيد العالمي، كما يعزز انتماءهم إلى مؤسساتهم العلمية وأوطانهم التي يعملون بها.

تعتبر حقوق الملكية الفكرية عنصرا أساسياً من أجل تحفيز الابتكار وتعد جزءاً هاماً من سياسة ومنظومة الابتكار. ويرتبط تطوير حقوق الملكية الفكرية وإدارتها وإنفاذها بفعالية وكفاءة أصحاب المصلحة الذين يؤثرون بشكل مباشر في نظم الملكية الفكرية، وهم الحكومات والقطاع الخاص والجامعات ومراكز البحوث.

ومن المؤكد أن للحكومات دور أساسي سواء في وضع القوانين والتشريعات الخاصة بحماية الملكية الفكرية، وفي توقيع الاتفاقيات الدولية والالتزام بتطبيقها. كما أن للحكومة دور أساسي في وضع الإجراءات التنظيمية اللازمة لتنفيذ القوانين وتطبيقها، وفي التوعية ونشر الثقافة الخاصة بحماية الملكية الفكرية على الصعيد الوطني. إن للمؤسسات الأكاديمية والبحثية دور هام أيضاً في

تحفيز حماية الملكية الفكرية عن طريق توعية وتعليم الطلاب والباحثين والأكاديميين بمختلف فئاتهم على قواعد حماية الملكية الفكرية وأنماطها وأنواعها، وذلك عبر صياغة مناهج تعليمية خاصة بهذه المواضيع والتدريب عليها. وللمؤسسات الأكاديمية دور هام في دعم تطبيق حماية الملكية الفكرية ونشرها. ويعد القطاع الخاص أيضًا لاعباً مؤثراً ومتأثراً بنظم حماية الملكية الفكرية، نظراً لأهمية براءات الاختراع والعلامات التجارية لحماية المنتجات الجديدة في الأسواق المحلية والعالمية. كما أن للقطاع الخاص دور أساسي في تمويل مشاريع البحث والتطوير التي تقوم بها الجامعات ومراكز البحوث، وفي تحويل نتائج هذه البحوث إلى منتجات عملية ذات فائدة اقتصادية وربحية في المجتمع. وتجدر الإشارة إلى الدور الهام الذي تؤديه مكاتب نقل التكنولوجيا في مجال تحفيز ودعم حماية الملكية الفكرية من أجل دعم الابتكار وتوطينه.

لقد تباطأ النمو الاقتصادي في المنطقة العربية بسبب الأزمات التي ألمت بالعديد من الدول العربية، بالإضافة إلى تأثر المنطقة العربية بالركود الاقتصادي العالمي وأسعار النفط. وتجدر الإشارة إلى أن الدول العربية لم تعتمد، للأسف، على الطاقات البشرية والبحث العلمي والابتكار لبناء اقتصادات معرفية تمكنها من مواجهة الأزمات الخارجية. وكذلك للأسف فإن النظم الإيكولوجية اللازمة لبناء اقتصاد المعرفة، والتي تتضمن حقوق الملكية الفكرية، ما تزال ضعيفة في معظم الدول العربية.

إن جميع الدول العربية لديها قوانين للملكية الفكرية، وقد وقعت معظمها على العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية، ومع ذلك فإن تطبيق حقوق الملكية الفكرية لا يزال ضعيفاً في العديد من البلدان العربية، مما يؤثر سلباً على مستوى الابتكار والاختراع وريادة الأعمال، كما يؤثر على القدرة التنافسية للشركات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي الاقتصاد. ويعود هذا الضعف إلى عدة عوامل ربما يكون أهمها قلة التوعية بقوانين حماية الملكية الفكرية، وضعف آليات تفعيل قوانين حماية الملكية الفكرية.

في عام 2017 (ووفقاً للوايبو)، لم تتجاوز نسبة التقديم لبراءات الاختراع في مكاتب الملكية الفكرية في المنطقة العربية نسبة 0.37 في المائة من طلبات براءات الاختراع في العالم، بينما بلغت نسبة التقديم للتصاميم الصناعية 1 في المائة فقط، وهي نسب ضئيلة جداً مقارنة بمناطق أخرى في العالم. إن الانخفاض الواضح في عدد المتقدمين لبراءات الاختراع مرتبط إلى حد كبير بضعف البحث العلمي في الجامعات ومراكز البحث العلمي في المنطقة العربية. إذ يبلغ وسطي

عدد الباحثين في المنطقة العربية 671 لكل مليون نسمة، وهو أقل بكثير من الوسطي العالمي البالغ 1،163 لكل مليون نسمة. كما أن الإنفاق على البحوث كجزء من الناتج المحلي الإجمالي منخفض للغاية ويتراوح بين 0.04 في المائة و 0.7 في المائة وبوسطي 0.4 في المائة وهو أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 1.68 في المائة.

وعلى الرغم من الصعوبات التي تواجه حقوق الملكية الفكرية في المنطقة العربية، بذلت البلدان جهودًا لتحسين أنظمة الملكية الفكرية الخاصة بها وجعلها أقرب إلى المعايير الدولية. ولدى العديد من الدول قوانين الملكية الفكرية، كما أنشأت عدة دول سلطات حكومية مسؤولة عن حقوق الملكية الفكرية والملكية الصناعية. ويوجد أيضاً مؤسسات خاصة تعمل على تعزيز أنظمة الملكية الفكرية في المنطقة العربية من خلال التوعية ومساعدة الحكومات والمؤسسات على تطوير استراتيجيات للملكية الفكرية مثل مؤسسة طلال أبو غزالة. بينما تواصل المنظمات الدولية مثل الوايبو عملها في المنطقة لتعزيز حقوق الملكية الفكرية، وتقوم جامعة الدول العربية بجهود أيضاً في هذا المجال. من ناحية أخرى، تحفز بعض الجامعات ومراكز البحوث في المنطقة العربية حقوق الملكية الفكرية لنشر وتسجيل براءات الاختراع لنتائج البحوث والابتكار. وسنلقي الضوء خلال هذا الاجتماع على تجارب بعض هذه المؤسسات.

أتمنى لاجتماعكم ومناقشاتكم كل التوفيق، كما أتمنى أن تخرج عن هذا الاجتماع توصيات هامة لتطوير نظم حماية الملكية الفكرية في المنطقة العربية.